بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مما لا شك فيه أن للعملية الإدارية نظاما بذاته يتمثل فى الاساليب والمفاهيم الإدارية، إلا أن هذا النظام يحقق أهدافه فى إطار منظمة تعمل فى مجتمع وتتحدد لها وظيفة اجتماعية معينة تلتزم الإدارة بالعمل وفقا لها وتحل مشاكلها لا على أساس تجريدى وإنما فى ضوء الظروف والمعطيات الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى لا يمكن استيعاب مفهوم العملية الإدارية إلا بالفهم الكامل للوظيفة الاجتماعية للمنظمة أى الدور المطلوب منها تحقيقه فى المجتمع، ويرتبط فهم الوظيفة الاجتماعية للمنظمة بفهم مكانها كجزء من النظام الاجتماعى، فالمنظمة بأهدافها ووظائفها المتخصصة وبقيام العملية الإدارية فيها هى نظام بذاته كما أنها فى نفس الوقت جزء من نظام أكبر هو النظام الاجتماعى.

ومن هنا كان اهتمام علماء الاجتماع بدراسة الجوانب الاجتماعية المتصله بالعملية الإدارية وإذا كان ثمة خلاف على العمليات المتصلة بالعملية الإدارية من ناحية العدد والترتيب، إلا أنه يمكن جمعها فى أربع عمليات هى: التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة.

ولا تتم العملية الإدارية فى فراغ وإنما فى منظمة من المنظمات والمنظمة باختصار شديد هى تجمع من الأفراد حول هدف معلن وفى ظل معيار رسمى «قانونى» يمثل الشرعية اللازمة من المجتمع.

وبجانب اهتمامات علماء الاجتماع بدراسة الظروف والمعطيات الاجتماعية المتصلة بالعملية الإدارية اهتموا أيضا فى الوقت الحاضر بدراسة الاجراءات العقيمة للبناء البيروقراطى وقد حلل الكندر ليتون، وروبرت ميرتون هذا المفهوم كنمط سلوكى يؤدى إلى خلل وظيفى ويعوق بقاء واستمرار التنظيم.

ويقر جولدنر السلوك الواقعى الذى يؤديه البيروقراطى ونتائج هذا السلوك فى ضوء أهداف هذا التنظيم أى أنه يستخدم إطارا تصوريا آخر غير إطار الوسائل والغايات ويبدأ جولدنر تحليله بإثارة سؤالين :

١ ـ ما سبب الاعتقاد بأن الوسائل التى تحولت إلى غايات ليست إجراءات رسمية عقيمة ؟

٢ ـ ما السبب فى أن بعض الإجراءات والممارسات التى تعتبرها إحدى الجماعات إجراءات رسمية عقيمة تراها جماعة أخرى بأنها لا تستحق أية تسمية بغيضة وقد تسميها اجراءات طبيعية رسمية ؟

وتشير هذه الملاحظات إلى أن الإجراءات الرسمية العقيمة تتضمن ظاهرتين مختلفتين (١) أن يصبح للفرد إطار مرجعى موضوعى معين وعلاقة بـ (٢) ممارسات بيروقراطية أو أنماط سلوكية.

ولذلك لا يمكن فهم الإجراءات الرسمية العقيمة كمشكلة اجتماعية مالم نعرف الاطار المرجعى للفرد الذى يستخدم هذه التسمية فضلا عن الخصائص الموضوعية للموقف الذى يتصل به هذا الفرد.

وبجانب تلك الاهتمامات التى حظيت بمزيد من التركيز من جانب فريق من علماء الاجتماع نجد أن الفرد لكى يصبح إداريا كفءا عليه :

١ ـ أن يعرف جيدا كيف يلاحظ ويحلل ما يحدث من أفعال وما يجرى من أحداث حوله.

٢ ـ أن يلم بدرجة كافية بمبادئ وأصول ممارسة العملية الإدارية حتى يصبح قادرا على تنظيم وإدارة الأعمال بكفاية تامة.

وحتى يمكن للفرد أن يحقق الشرط الأول عليه أن يلم بأمور كثيرة متصلة بعلم الاجتماع.

من كل هذه المنطلقات ظهر فرع من فروع علم الاجتماع يسمى علم اجتماع الإدارة.

وهذا الكتاب هو خطوة على الطريق للقارئ العربى فى هذا المجال الذى تفتقر المكتبة العربية إلى العديد من دراساته.

آمل أن يحقق بعض الأهداف المرجوة.

والله الموفق.

الجيزة فى ١٠ المحرم ١٤٠٣ هـ

٢٧ أكتوبر ١٩٨٢ م

المؤلف

دكتور عبد الهادى الجوهرى

obeikandl.com